ISSN1813-1719

مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية

تعنى بالبحوث الإدارية والاقتصادية
والمحاسبية والمعلوماتية

دورية فصلية علمية محكمة

الإصلاحات الاقتصادية وأثرها في نمو الاقتصاد الصيني للمدة ١٩٨٩-١٩٩٩

دراسة تحليلية

م.م مخيف جاسم حمد الجبوري
كلية الإدارة ولاقتصاد /جامعة تكريت
جمهورية العراق

الإصلاحات الاقتصادية وأثرها في نمو الاقتصاد الصيني للمدة ١٩٨٩-١٩٩٩ دراسة تحليلية

مخيف جاسم حمد الجبوري

المقدمة

حاولت الصين القيام بسلسلة من الإجراءات الاقتصادية والاجتماعية للخروج من مأزق الجمود الفكري والركود الاقتصادي وإعادة توزيع دخلها بما ينسجم مع الإصلاحات الاقتصادية والتحولات الهيكلية، وذلك ليساعدها في التحول في الاتجاهات الاقتصادية العامة للتطور نحو نسق اقتصادي جديد، واعتماد الحداثة في المسارات الاقتصادية واستبعاد حالات التناقض في متضمنات النظام الرأسمالي وخاصة بين العمل وراس المال.

لقد وضعت الصين لنفسها نموذجاً جديداً للتحول جمع بين الاشتراكية والرأسمالية أطلقت عليها اشتراكية السوق، واتسم هذا التحول بالمرونة . إن خصوصية هذا الجمع بين الاشتراكية والرأسمالية لا تعني الانقطاع كليا عن الموروث، فالموروث الحضاري في ظل هذا التحول يعد تراكما معرفيا لا يقل شأنا عن متطلبات قواعد الانفتاح والاتصال مع العالم الأخر ودون الإخلال بجوهر الاشتراكية ومزاياها التي تجلت في النجاحات التي تحققت خلالها، فوجود النظام الاشتراكي دالة بالندرة وسيادة حالة الكفاءة دالة للسوق ويأخذ هذين المؤشرين بالتغير والتحديث مع الزمن في أطار الندرة والكفاءة الاقتصادية، وهو الأمر الذي يعمل على تدنية حالات التناقض بين متضمنات النظامين الرأسمالي والاشتراكي، خاصة وإن وجودهما يرتبط فنياً بتعظيم الناتج المحلي بعيدا عن المسارات الأيديولوجية التي تحكم كلاً منها.

أهمية البحث

تكمن أهمية البحث لما تشهده الصين من تحولات ذات دلالات اقتصادية وتجارية تجلت بتحقيق معدلات نمو مرتفعة وتوسع في طبيعة الاستثمارات وتحقيق فائض في الميزان التجاري مقارنة بالدول الأخرى ومنها الولايات المتحدة الأمريكية، ونمو وتطور في الصناعات المختلفة، وذلك بأتباع سياسة أصلاح وانفتاح اقتصاديين واسعة النطاق وعلى قدر عالي من المرونة ، وبذلك فإن الطريق الذي اختطته الصين في تطورها الاجتماعي ولاقتصادي يعدّ موضوعاً مهماً في الدراسات الاقتصادية والإلمام بجوانبه المتعددة للاستفادة منه في تجارب بعض الدول النامية في ظل التطورات الاقتصادية المتنامية وضرورات التكيف معها .

هدف البحث

يهدف البحث الى التعرف على:

١. مراحل تطور الاقتصاد الصيني منذ عام 1949.
٢. طبيعة الإصلاحات الاقتصادية في الصين.

٣. أثر الإصلاحات الاقتصادية في النمو الاقتصادي.
٤. أثر الاستثمار الأجنبي المباشر في نمو الاقتصاد الصيني.

فرضية البحث

تتجسد فرضية البحث بأن هناك علاقة بين طبيعة الإصلاحات الاقتصادية ومعدلات النمو الاقتصادي لبعض القطاعات الاقتصادية، والتي قادت إلى إحداث تغيرات في بنية الاقتصاد الصيني، وإعطاء الصين دعما قويا على ساحة الاقتصاد العالمي.

منهجية البحث

تم استخدام المنهج التحليلي ألوصفي في تحليل البيانات التي اشتملتها مواضيع الدراسة، ثم كان الانتقال تدريجياً من العام إلى الخاص لدراسة الآثار الاقتصادية على الاقتصاد الصيني الناجم عن الإصلاحات الاقتصادية.

هيكلية البحث

لغرض التحقق من الفرضية واختبارها فقد جاء البحث مبنيا على المحاور الآتية:
أولاً: لمحة تاريخية عن مراحل تطور الاقتصاد الصيني منذ عام 1949.
ثانياً: طبيعة الإصلاحات الاقتصادية في الصين.
١. التحول من القطاع العام إلى القطاع الخاص.
٢. الانفتاح الاقتصادي على العالم الخارجي.
٣. الانظمام إلى منظمة التجارة العالمية.
ثالثا: تحليل أثر الإصلاحات الاقتصادية على النمو الاقتصادي خلال الفترة ١٩٨٩-١٩٩٠.
١. أثرها على معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي.
٢. أثرها على القطاعات الاقتصادية.
- قطاع الصناعة.
- قطاع الزراعة.
- قطاع الخدمات.
- قطاع التجارة الخارجية.
رابعاً: تحليل الآثار الاقتصادية للاستثمار الأجنبي المباشرفي نمو الاقتصاد الصيني.

أولاً: لمحة تاريخية عن مراحل تطور الاقتصاد الصيني منذ عام ١٩٩٤

يمكن توضيح أهم المراحل التي مر بها الاقتصاد الصيني وكما يأتي:

المرحلة الأولى: مرحلة التطبيق الاشتراكي ١٩٤٩-١٩٧٩

كانت السياسة الاقتصادية المتبعة في الصين تسير وفق النموذج السوفيتي ولغاية عام ١٩٥٤ وقد أشار ماوتسي تونغ بأن تطور الصين سيفضي إلى شكل مبتكر من تنظيم السلطة يختلف عن النظام الروسي وهو دولة الديمقراطية الجديدة بتحالف عدة طبقات وهي الطبقة العاملة والحزب الشيوعي لتنظيم الدولة[1].

وقد نص الدستور الصيني على أن (قطاع الدولة هو القطاع الاشتراكي للاقتصاد القائم على الملكية العامة، وهو القوة الموجهة للاقتصاد الوطني والأساس المادي للإصلاح الاشتراكي الذي تضطلع به الدولة)[2].

لذلك بدأت عملية التحول الاشتراكي في الصين مع الخطة الخمسية الأولى ١٩٥٣-١٩٥٨ والتي وجهت جل اهتمامها نحو أنشاء قاعدة صناعية متطورة، وكذلك على أقامة مشروعات البنية الأساسية ، وحظي القطاع الزراعي بأهمية استثنائية، نظراً لكون الصين بلداً زراعياً وأن الغالبية العظمى من سكانه يعملون في الزراعة، وأصبح القطاع الزراعي هو النواة الأساسية في عملية التغير الاقتصادي والاجتماعي في الريف وكانت ضمن هذه المرحلة مجموعة من الإنجازات والمتضمنة:

- إصلاح نظام الأرض والإيعاز بإعادة توزيع وسائل الإنتاج بين الأثرياء والفقراء في الريف.
- توجيه الأموال الموظفة نحوالصناعة الثقيلة خلال الفترة ١٩٥٠-١٩٥٧ وبذلك وصلت إلى نحو ٢١.٣ مليار دولار من أجمالي الاستثمارات الصينية البالغة نحو ٢٥ مليار دولار[٣].

وأصبح ضمن هذه المرحلة تنامي في طبيعة العلاقة الاقتصادية بين الصين والاتحاد السوفيتي سابقاً ، وبقيام الأخير بمجموعة من المساعدات في مجال الصناعة والتدريب.

أما على مستوى التجارة الخارجية فيلاحظ إن الاتحاد السوفيتي السابق كان يحتل المرتبة الأولى في تجارة الصين الخارجية وبواقع ٥٨% و٥٧% خلال العامين ١٩٥٤ و١٩٥٥ على التوالي من إجمالي التجارة الخارجية للصين، ويعزى ذلك إلى الصلات السياسية والإيديولوجية بين الجانبين التي تميزت بها العلاقات الاقتصادية بين الجانبين خلال السنوات التي سبقت تدهور هذه العلاقات[٤].

وبعد تدهور هذه العلاقات هبط الحجم الكلي للتعاون الاقتصادي بكل فروعه بين الجانبين حتى وصل في عام ١٩٦٣ إلى ٣٦% عما كان عليه عام ١٩٥٩. ومنذ ذلك التاريخ قررت الصين توسيع الإجراءات اللامركزية كاستراتيجية لتنمية الصناعة الصغيرة في الريف، وقد عرفت هذه الخطوة باسم (القفزة العظيمة إلى الأمام) وكانت تهدف من وراء ذلك إلى إقامة صناعة حديثة متطورة من الناحية التقنية والتي تعتمد على كثافة رأس المال إلى جانب صناعات تقليدية صغيرة الحجم تعتمد على كثافة الأيدي العاملة في الريف.

إن استراتيجية القفزة العظيمة كانت بمثابة التخلي عن النموذج السوفيتي، ففي عام ١٩٦٦ أعلن ماوتسي تونغ الثورة الثقافية، انطلاقاً من اعتقاده بأن المجتمعات لكي تتطور نحو الشيوعية فلابد للنظام من العمل بشدة على خلق الظروف القابلة لإحداث ذلك التغير وفي مقدمتها تطوير قدرة البلاد الإنتاجية تطويرا محسوسا بهدف خلق إمكانيات تهدف إلى خدمة المجتمع ككل. وهاجمت هذه الثورة وبشدة الحوافز المادية واعتبرتها أداة الديمومة

لأخلاقيات الرأسمالية في مواصلة المادية الذاتية للإفراد بدلاً من مصلحة المجتمع.لذلك فقد تم إلغاء المكافآت المادية خلال مدة هذه الثورة وأغلقت الجامعات، وقد انتهت الثورة الثقافية بوفاة ماوتسي تونغ في التاسع من شهر أيلول عام ١٩٧٦[٥].

وظهر دينغ وينغ بعد التخلي عن إيديولوجية الثورة الثقافية وسقوط ما تبقى من أعضاء الحزب لشيوعي.

المرحلة الثانية: مرحلة الإصلاحات الاقتصادية ١٩٧٩-١٩٩٣

لقد كان التوجه ضمن هذه المرحلة من الإصلاحات الاقتصادية بالتخلي عن القوة في اتخاذ القرارات، ولو رجعنا إلى الريف الصيني لوجدنا إن العوائل قد منحت أرضا لغرض استغلالها لمدة ١٥ عاماً ثم يتم تمليكها بعد ذلك، مما ساعد الفلاحين بتحفيزهم على زيادة الإنتاجية والعمل بشكل كفوء.

أما في المدن فقد انصب على توسيع المشاريع الصناعية وعلى عنصر الربح ومشاركة العاملين فيه، وهذا مما أدى إلى نوع من الانفتاح الجزئي والى تكوين حالة من الانتعاش الاقتصادي، إذ ارتفع معدل النمو الصناعي من ١٠% عام ١٩٨٣ إلى ١٤% و٨% في عامي ١٩٨٤ و١٩٨٥، وحققت الصين أيظا معدل نمو سنوي مقداره ٧.١% خلال الفترة ١٩٧٩-١٩٨٣[٦].

أما خلال الفترة ١٩٨٤-١٩٨٧ فقد اشتملت على توزيع الدخل والتخطيط الاقتصادي والاسعار والتجارة الخارجية والضرائب والنظام النقدي المالي مما أصبح هناك دور للسوق وتبعه انخفاض في حجم التخصيصات التي تقدمها الدولة الى بعض القطاعات من ٢٥٦ بليون دولار الى ٢٠ بليون دولار، وساعد ذلك على توجيه الموارد للاستثمار في القطاع الصناعي والاستفادة من الامكانيات التي وفرتها الدول للاستفادة من الطاقة والمواد الاولية وأدت هذه الاجراءات الى ارتفاع حجم الطلب الكلي والمستوى العام للأسعار مما عزز من عملية الاصلاحات والبناء الاقتصادي.

أما في عام ١٩٨٧ فقد انتهجت الصين حالة من الاصلاح الشامل لتطوير كل المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية، وقد رافق هذا النوع من الاصلاح تفاقم ظاهرة التضخم والذي سبب حالة من الفوضى فكان من نتيجة ذلك ان ازداد حجم الطلب وصاحبه ارتفاع حجم الانتاج الصناعي بمعدلات مضاعفة، كما ازداد الدخل النقدي وخاصة في المدن لكن المستوى المعاشي الحقيقي قد انخفض لشرائح اجتماعية واسعة مما أدى الى خلق طبيعة بيروقراطية زادت من حدة التذمر على مستوى الشرائح الاجتماعية الواسعة وذات الدخل المحدود[٧].

أما على مستوى الاصلاحات الادارية فاتبعت الصين عدة انظمه التي تقع ضمن نطاق تخصيصية الإدارة وفق مهارات معينة . منها مايدعى بحركة الحصص العامة، والذي قدم مقترحه البنك المركزي عام ١٩٨٤وقد توقف العمل به عام ١٩٨٧، أما النظام الآخر هو نظام المسؤولية على الموجودات وبموجب هذا النظام يكون هدف الاصلاحات هو تحرير رأس المال البشري أي تخصيصية الوظائف وخاصةالمواهب الادارية والفنية

الضرورية لتحقيق الكفاءة، أما الهدف الثاني فهو تشغيل الموجودات من قبل عدد من الشركات المساهمة مما ساعد ذلك على زيادة أرباح الصناعة عام ١٩٨٧ الى ١٠% وارتفعت الانتاجية بنسبة ٧.٥% للفترة نفسها ثم ارتفع الربح في الربع الاول من عام ١٩٨٨ بنسبة ١٥.٨% وبشكل عام ارتفع الربح بنسبة ٣٠% في ١٥ إقليماً، جرى تنفيذ النظام الجديد فيها بشكل أفضل نسبياً[٨].

ثانياً : طبيعة الإصلاحات الاقتصادية في الصين

١. التحول من القطاع العام إلى القطاع الخاص

تركز التخطيط الاقتصادي الصيني على تحقيق النمو للصناعات الثقيلة وبقيت الصناعة الخفيفة بالمرتبة الثانية مما ساعد ذلك على عدم الاهتمام بالإنتاج وإهمال احتياجات السوق وجعل الإنتاج غير خاضع للمواصفات العالية الجودة .

وهكذا بدأت الصين تركز بإصلاحاتها لزيادة التنافس وتعديل توجه المنشآت وتنظيم حوافزها بصورة جذرية[٩].

وأصبح القطاع الصناعي يواجه تحدي لغرض الإصلاح لأن اغلب المؤسسات تعود عائديتها للدولة[١٠]. وهذا ما دفع الحكومة الصينية للتحول من القطاع العام إلى القطاع الخاص ويمكن ايجاز هذا التحول بالأسباب الآتية[١١]:

أ. عدم قدرة المؤسسات على سداد ديونها للبنوك بسبب عدم قدرتها على تحصيل مستحقاتها من الشركات الأخرى .

ب. ارتفاع حجم الخسائر المالية للمشروعات المملوكة للدولة بحوالي ٣١ % .

جـ. انخفاض نسبة مساهمة الشركات المملوكة للدولة في الإنتاج .

د . نمو المشروعات في القرى والمدن الريفية ، وملائمة الأوضاع الاقتصادية لإمكانية نمو القطاع الخاص. لذا فإصلاح القطاع الصناعي والحكومي أخذ ضرورات موضوعية وذاتية ، وبنيت مجموعة أجراءات أصلاحية وهي[١٢]:

- اللامركزية في صنع القرار داخل السلطة الإدارية.
- يقوم السوق بدور هام في التخطيط .
- إصلاح نظام الاسعار لكي تعكس القيمة الحقيقية للتكاليف.
- جذب الاستثمارات الاجنبية وتحسين التجارة الخارجية .
- وضع أسس متطورة لتوزيع المكافآت والحوافز المادية.

وكانت نتائج هذه الاصلاحات هي رفع كفاءة المنشآت الحكومية ، وتعدد اشكال الملكية[١٣]. وإصلاح القطاع الحكومي وإغلاق المئات من الشركات غير المربحة مما ساعد على حصول نمو كبير وانتاج وفير[١٤]، وخاصة في القطاع الصناعي، إذ بلغ معدل النمو الصناعي الاجمالي في الصين بالارتفاع من ٢٢% عام ١٩٧٨ إلى ٦٦% في عام ١٩٩٥[١٥].

وبلغت نسبة رأس المال إلى العمالة في الصناعة إلى ٢٥%[١٦].

٢. الانفتاح الاقتصادي على االعالم الخارجي

إن دعاة الاصلاح في الصين أجمعوا على أن الصين لا يمكنها أن تتطور بمعزل عن العالم وإنما يجب أن تستورد العلوم والتقنية ورؤوس الاموال والخبرات اللازمة من الخارج .

وقد قامت سياسة الانفتاح الصينية على أساس الواقع وتم تنفيذها على مراحل ومن أهم تلك المراحل هي :

- **المرحلة الاولى** : واستندت في هذه المرحلة على التجارب التي نجحت في الدول الاخرى مثل اليابان والنمور الاسيوية ، وهي تجربة ((مناطق التصنيع المخصص للتصدير)) وكانت أهداف اقامة هذه المناطق هي[١٧]:
  - اجتذاب الاستثمارات الاجنبية .
  - جلب التكنلوجيا المتقدمة والخبرات الادارية المتطورة .
  - معرفة أخبار ومعلومات عن احوال السوق الدولية .
  - توسيع الصادرات وزيادة دخول العملات الصعبة إلى داخل البلد .
  - الاشتراك في التعاون الدولي الاقتصادي والتكنلوجي .
- **المرحلة الثانية** : تمّ في هذه المرحلة وضع (استراتيجية التنمية الساحلية) وطبقاً لتلك الاستراتيجية كان على الصين ذات العمالة الوافرة أن تستفيد من الاتجاهات السائدة في العالم ، إذ تحولت دول كثيرة من الصناعات المعتمدة على العمالة الوفيرة إلى الصناعات المعتمدة على التكنلوجيا الحديثة وتوجب على الصين أن ان تسعى لنقل هذه الصناعات المعتمدة على التكنلوجيا الحديثة والصناعات الانتاجية من تلك الدول إلى المناطق الساحلية ، واستلزمت تلك الاستراتيجية امتداد طرفي الاقتصاد - الاستيراد والتصدير - إلى خارج البلاد من حيث استيراد قدر كبير من المواد الخام لتصنيعها ثم تصدير المنتجات المصنعة [١٨] .

وقد وضعت هذه الاستراتيجية الاهداف الآتية[١٩]:

١. امتصاص الفائض الهائل من العمالة الزراعية .
٢. تعويض النقص النسبي في المواد الخام .
٣. زيادة الصادرات للحصول على النقد الاجنبي .

- **المرحلة الثالثة** :أتصفت هذه المرحلة بما جاءت به تجربة شنغهاي بأتجاه جديد في استراتيجية الانفتاح الصيني والتي معاملة تفضيلية للاستثمار الاجنبي يعادل أو يفوق ماقدمته المناطق الاقتصادية الاخرى وكالاتي[٢٠]:

١. تقوم هذه الاستراتيجية على مفهوم المدينة العالمية وهذا المفهوم بطبيعته يميل إلى تجميع الثروة وتوليدها باقل كلفة ممكنة .
٢. ترمي إلى رفع المستوى التقني للاقتصاد الصيني من خلال إعطاء الاولوية لتطوير التقنية المتقدمة .
٣. تستهدف هذه الاستراتيجية تحويل المدينة إلى اكبر مركز مالي في المنطقة الاسيوية وتضم أهم أسواق الصين . ويتوقع أن تكون شنغهاي أكبر مركز للعمليات المالية المحلية والاجنبية .
٤. تحقيق الرخاء الاقتصادي في المنطقة الداخلية من الصين .

لذلك فإن هذه الاستراتيجية تمثل أكبر تجربة صينية في مجال أقتصاد السوق الاشتراكي وتمخظت بأستخدام الحكومة المحلية آليات السوق لدعم اقتصاد السوق الموحد من قبل الدولة . ونجم عن هذه الاستراتيجية أرتفاع معدل النمو عام ١٩٩١ في شنغهاي ١٤% سنوياً لذلك فان سياسة الانفتاح وصلت الاقتصاد الصيني إلى مستوى غير مسبوق في الاقتصاد العالمي .

٣. الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية*

بعد تبني الصين لنظام اقتصاد السوق والرغبة المتنامية للاندماج في النظام الاقتصادي العالمي حتم عليها الانضمام إلى المنظمات والمؤسسات الاقتصادية الدولية والتي تشكل عصب هذا النظام . وكانت الحكومة الصينية قد وضحت عن ذلك في مؤتمر لمنظمة (أيبك)** عام ١٩٩٤ ، وكانت الصين قد اعدت خطة في مدة التسعينات للانضمام إلى الجات***. وهذا الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية سوف يؤدي بعض المهام والفوائد التي تجنيها الصين ومنها سوف ينمي صادراتها فضلاً عن ضمان قدر كبير من التوسع في موقف الاستثمارات الاجنبية إليها[٢١]. ولكن طموحات الصين والرغبة في الانضمام قد اصطدم بعدم الموافقة الامريكية وذلك بسبب محاولة الصين الانضمام إلى المنظمة بصفة دولة نامية بينما ترى الولايات المتحدة على ضرورة انضمامها كدولة متقدمة لكي تمنعها من الاستفادة من المزايا التفضلية (نظام الأفضليات)**** والتي تمنح للدول الاعضاء في منظمة التجارة العالمية الى الدول النامية[٢٢]. وهكذا ترى الولايات المتحدة الامريكية أن الاقتصاد الصيني هو من الاقتصاديات الكبرى عالمياً ولا يمكن اعفاءه من الالتزامات بقواعد التجارة الحرة لأن هذا سيشكل عبّا على صعيد الاقتصاد الصيني والاقتصاد العالمي ، وتلبية لمتطلبات منظمة التجارة العالمية فقد قامت الصين بمجموعة خطوات من أجل تعميق الاصلاحات وجعلت نظام تجارتها يطابق نظام الجات وكان من ضمن هذه الاصلاحات التي اجرتها الصين ما يأتي[٢٣]:

١. تخفيض التعريفة الكمركية ، فمنذ عام ١٩٩٢ خفضت الصين الرسوم الكمركية على نطاق واسع أربع مرات : ففي عام ١٩٩٢ خفضت الصين الرسوم الكمركية إلى (٢٨٩٨) وفي عام ١٩٩٣ خفضت الصين نفس المعدل إلى (٣٣٧١ سلعة) وفي عام ١٩٩٦ خفضت الصين إلى (٩٩٠٠سلعة) وفي عام ١٩٩٧ خفضت الصين إلى (٤٨٧٤ سلعة) وبلغت نسبة التخفيض ٢٦% ، وانخفض مستوى الرسوم الكمركية من ٢٣% إلى ١٧% والى ٩.٣٥% في نهاية الثلث الأول للعام ١٩٩٦ .
٢. إقرار القوانين الخاصة للملكية الفكرية والخدمات المالية .
٣. جعل عملتها قابلة للتحويل في المعاملات الجارية .

ويمثل ما التزمت به الصين في مفاوضاتها لاستعادة عضويتها في الجات GATT .

ومن تأثيرات ذلك على الاقتصاد الصيني وحياة الشعب الصيني تخفيف العبء على مؤسسات صينية كثيرة في استيراد التجهيزات والمواد الخام من الخارج وبعد قيام منظمة التجارة العالمية أنضمت إليها الصين خلال انعقاد المؤتمر الوزاري الرابع في شهر تشرين الثاني عام ٢٠٠١ في قطر ، وذلك بعد مفاوضات استمرت لعدة سنين ، كما وافقت المنظمة على أنضمام تايوان بعد يوم واحد من أنضمام الصين إليها .وسوف توفر فوائد جمة للصين

إذ سيؤدي هذا الانضمام إلى فتح اسواق الصين الضخمة أمام المنافسة الاجنبية والحصول على سلع استهلاكية عالية النوعية وبأثمان رخيصة كما انه يزيد من تدفقات الاستثمارات الأجنبية إلى الصين[٢٤].

إن انضمام الصين إلى منظمة التجارة العالمية جاء بعد أن وافقت على مجموعة شروط من بينها عدم معاملتها كبلد نام فيما يخص المعونات الزراعية ، فضلاً على أن هذا الانضمام سوف يؤدي إلى تقوية العلاقات التجارية والاقتصادية بين الصين وتايوان ، لذا اختارت الصين هذا التوقيت بالذات لانها أخذت تتمتع بكافة مؤهلات القوة ، فدخولها إلى المنظمة يعتبر عامل قوة وليس ضعف لانه سوف يوسع الصادرات ويجعلها تتمتع بمركز قوي خاصة في ميزان المدفوعات ، لكن تزايد اعداد المصدرين الصينيين يشكل مصدر قلق للعديد من البلدان النامية ذات الهيكل التجاري المتماثل ومع ذلك ورغم تدني مستويات الاجور لا تتمتع الصين بميزة عامة في التكاليف في قطاع الصناعة إلى الدرجة التي تميزها عن البلدان النامية الاخرى ، وذلك بسبب تدني مستوى الانتاجية وخاصة بالقطاعات المملوكة للدولة ، لذا فالصناعات القائمة على الاستخدام الكثيف لليد العاملة ستواجه مخاطر شديدة بما في ذلك عمليات التجمع في صناعة الالكترونيات هم المنتجون متوسطي الدخل مثل البلدان الاعضاء في رابطة دول جنوب شرق أسيا والمكسيك فهذه الاسواق تتسم بدرجة عالية من المنافسة هي بالتحديد الاسواق الاكثر عرضة للتأثر بالحظر الناجمة عن خطأ التصاميم[٢٥]. وستكون الواردات الصينية منحازة نحو المنتجات ذات المهارات العالية والموارد الطبيعية ، ومن المتوقع ان تجني البلدان الصناعية المتقدمة والاقتصادات الحديثة التصنيع في شرق أسيا أكثر المكاسب . وذلك بسبب تزايد الطلب على الاجزاء والآلات المستوردة المرتبطة بشبكات الانتاج ، أو بسبب ما تتمتع به هذه البلدان من مزايا كبيرة في التكاليف مقارنة بالمنتجين الصينيين .

كذلك من المتوقع أن عملية تحرير الواردات الزراعية الصينية سوف تؤدي إلى اتاحة فرص تصديرية جديدة ليس فقط لبعض البلدان الاسيوية التي تتمتع بالفعل بحصص كبيرة من واردات الصين من هذه المنتجات بل ايضاً لبعض بلدان امريكا اللاتينية والبلدان الافريقية[٢٦].

أن اندماج الاقتصاد الصيني بالاقتصاد العالمي توجب عليها الحفاظ على استقلاليتها ، وأن تحتفظ بمعيار استخدام سعر صرف عند اللزوم للحيلولة دون حدوث اختلالات خطيرة في بعض قطاعات الاقتصاد الصيني لذلك يتطلب انتهاج استراتيجية جديدة تهدف إلى الاستعاضة عن الاجزاء والمكونات المستوردة بمنتجات محلية مع تعزيز الاعتماد على الاسواق المحلية من اجل زيادة حجم العمالة المنتجة[٢٧].

وأخيراً أن منظمة التجارة العالمية ترمي إلى تحقيق التكامل الدولي بوصفها هدفا مستقلاً وكجزء من هذه الإستراتيجية فإنه من الصعب تجاهل دولة كبرى ذات أهمية في الساحة والاقتصاد الدوليين كالصين التي يمثل أنضمامها جزءاً مهماً لتحقيق التكامل الدولي والتي تتمنى المنظمة أن تراه محققاً عام ٢٠٢٠ عبر التخلي عن كل الاتفاقيات المحلية وجعل العالم كله منطقة تجارة حرة .

ثالثا : تحليل أثر الإصلاحات الاقتصادية على النمو الاقتصادي خلال المدة ١٩٨٩-١٩٩٩

١. أثرها على الناتج المحلي الاجمالي

أن من أبرز نتائج سياسات الاصلاح الاقتصادي واستراتيجيات التنمية في الصين هو ما حققه الناتج المحلي الاجمالي للصين حيث حقق في المتوسط ٩.٩% خلال المدة ١٩٨١-١٩٨٨ كما في الجدول (١) .

الجدول (١)
معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي للمدة ١٩٨٩-١٩٩٨

السنة	معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي
١٩٨١-١٩٨٨	%٩.٩
١٩٨٩	%٤.٣
١٩٩٠	%٣.٩
١٩٩١	%٩.٢
١٩٩٢	%١٤.٢
١٩٩٣	%١٣.٤
١٩٩٤	%١٢.٦
١٩٩٥	%١٠.٥
١٩٩٦	%٩.٦
١٩٩٧	%٨.٨
١٩٩٨	%٧.٨
نسبة النمو ١٩٨٩-١٩٩٨	%٩.٤

U.N World Economic Sarvey 1994 , U.N Publication , NewYork, P. 41.
U.N World Economic & Social Survy 1999, U. N Publication, NewYork, P. 264.

ومن الجدول (١) نلاحظ أرتفاع معدل النمو من ٩.٢% عام ١٩٩١ إلى ١٤.٢% عام ١٩٩٢ ، وخوفاً من حدوث انفجارات اقتصادية غير متوقعة فقد انخفض إلى ١٣.٤% عام ١٩٩٣ ، ولقد استمر هبوط معدل النمو بشكل تدريجي إلى أن وصل في عام ١٩٩٨ إلى ٧.٨%.

أما معدل النمو للسنوات ١٩٨٩- ١٩٩٨ فقد بلغ ٩.٤% حسب الجدول (١).
أما بالنسبة لمعدل نمو القطاعات الاقتصادية فيمكن معرفتها كالآتي :

أ. تحليل معدل نمو الناتج الصناعي

حقق الناتج الصناعي معدلات مرتفعة بلغت (٢١.١%) و (١٩%) في عامي ١٩٩٣ ، ١٩٩٤ على التوالي .

أما حصة الناتج الصناعي بحسب نوعية المؤسسة من الناتج الصناعي الكلي فكانت انعكاس لنشاط القطاع غير الحكومي ، فقد انخفضت حصة الناتج الصناعي في المؤسسات المملوكة للحكومة من الناتج الصناعي الكلي من ٧٦% عام ١٩٨٠ إلى ٥٣% عام ١٩٩١ فيما ارتفعت حصة الناتج الصناعي المتولد من القطاع غير الحكومي من الناتج الصناعي الكلي من ٢٤% عام ١٩٨٠ إلى ٤٧% عام ١٩٩١ .

واستطاعت سياسة التصنيع الصينية إلى تحقيق معدلات نمو مرتفعة وانعكس إيجاباً على مساهمة الصناعة في الناتج المحلي الإجمالي بعد أن كان ٣٥% عام ١٩٦٥ أصبح ٤٧% عام ١٩٧٩ وإلى ٤٢% و ٥٠% لعامي ١٩٩٠ ، ١٩٩٩ على التوالي وكما في الجدول رقم (٢) .

الجدول (٢)
التوزيع النسبي للناتج المحلي الاجمالي في الصين حسب القطاعات الاقتصادية الرئيسة خلال المدة ١٩٦٥-١٩٩٩ (نسبة مئوية)

السنوات / القطاع	١٩٦٥	١٩٧٩	١٩٩٠	١٩٩٩
الزراعة	٣٨	٣١	٢٧	١٧
الصناعة	٣٥	٤٧	٤٢	٥٠
الخدمات	٢٧	٢٢	٣١	٣٣

المصدر: نبيل جعفر عبد الرضا ، الاقتصاد الصيني بين الانغلاق والانفتاح ، مجلة العلوم الاقتصادية ، جامعة البصرة ، العدد ٤١ ، كانون الأول ٢٠٠٤ ، ص٩١ .

وبلغ معدل نمو الصناعة للسنوات ١٩٦٥-١٩٨٠ ١٠% وارتفع ليسجل معدل ١٢.٥% للسنوات ١٩٨٠-١٩٩٠ ارتفع إلى ١٤.٤% للسنوات ١٩٩٠-١٩٩٩ ، وكما في الجدول (٣).

الجدول (٣)
معدلات نمو القطاعات الاقتصادية في الصين خلال المدة ١٩٦٥-١٩٩٩ (نسبة مئوية)

السنوات / معدل النمو	١٩٦٥-١٩٨٠	١٩٨٠-١٩٩٠	١٩٩٠-١٩٩٩
معدل نمو الزراعة	٣.٨	٦.١	٤.٣
معدل نمو الصناعة	١٠	١٢.٥	١٤.٤
معدل نمو الخدمات	١٠.٩	٩.٦	٩.٢

المصادر :

- The World Bank, World Development Report 1992 (Washington, Oxford University Press, 1992, P. 260).
- The World Bank, World Development Report 2000, 2001 (Washington Oxford University Press, 2000), P. 294.

ب. تحليل معدل نمو القطاع الزراعي

أما بالنسبة لمعدل نمو القطاع الزراعي ، فقد كانت معدلات النمو في الناتج الزراعي للمدة ١٩٩٠- ١٩٩٩ تقدر بـ ٣.٤% وفي سنوات تطبيق سياسة الاصلاح الاقتصادي ظل الانتاج الزراعي يتطور بشكل مستمر، ووصل مجمل الانتاج الزراعي خلال المدة ١٩٨٠-١٩٩٠بزيادة قدرها ٦.١% بمستوى الضعف عن المدة ١٩٥٦-١٩٨٠وقد بلغت نسبة الزيادة ٢.٣% ضعف معدل الزيادة السنوية قبل الاصلاح حسب الجدول (٣) وعلى الرغم من السياسة الاقتصادية التي اتبعت خلال القفزة العظيمةالى امام والثورة الثقافية فإنه تم تحقيق معدل نمو سنوي بلغ ٧.٢% في الناتج الصناعي الزراعي[٢٨].

وحسب الجدول (٣) فقد انخفض معدل نمو الزراعة من ٦.١% للسنوات ١٩٨٠-١٩٩٠ إلى ٤.٣% للسنوات ١٩٩٠-١٩٩٩.

جـ. تحليل معدل نمو قطاع الخدمات

لقد تناقصت أهمية قطاع الخدمات الانتاجية والاجتماعية في الناتج المحلي الاجمالي للصين من ١٠.٩% للسنوات ١٩٦٥-١٩٨٠ إلى ٩.٦% للسنوات ١٩٨٠- ١٩٩٠ وانخفض أيضاً إلى ٩.٢% للسنوات ١٩٩٠-١٩٩٩ كما في الجدول (٣).

٢. أثرها على حجم التجارة الخارجية للصين

أولاً. نتيجة لتطبيق الصين سياسة الاصلاحات الاقتصادية فقد تبنت مجموعة منظومات من العلاقات التجارية ، ومن ضمن ما قامت به الصين هو :

- اتباع طرق تجارية مرنة لتوسيع الصادرات كاستيراد المواد الخام وتصدير البضائع الجاهزة .
- تحديد أسعار الصادرات على أساس الاسعار السائدة في الاسواق العالمية أو بموجب الشروط التي يتم الاتفاق عليها بين الطرفين .
- تحديد العملة التي تستخدم في تسديد الصفقات .

ثانياً. اتجاهات وهيكل التجارة الخارجية الصينية ، فقد تصاعدت تدريجياً نسبة البضائع المصدرة ، وتشير بيانات الجدول (٤) إلى أن الحجم الاجمالي لتجارة الصين الخارجية بلغ في عام ١٩٩٥ نحو (٢٨٠٨٦٣.١) مليون دولار أمريكي ، وهي في

نمو متواصل وبلغت في عام ٢٠٠٠ (٤٧٤٢٩٦.٣) مليون دولار ، منها (٢٤٩٢٠.٦) في جانب الصادرات و (٢٢٥٠٩٣.٧) في جانب الواردات ، ويلاحظ أن الميزان التجاري حقق فائضاً وصل إلى ٤٣٥٧٢.٣) في عام ١٩٩٨ ثم عاد إلى (٢٤١٠٨.٩) في عام ٢٠٠٠ .

الجدول (٤)

حجم التجارة الخارجية للصين بملايين الدولارات الأمريكية

الاعوام	الصادرات	الواردات	الميزان التجاري	إجمالي التجارة الخارجية
* ١٩٩٠	٢٩٦٧٣١.٢٠	٢٥٤٩٣٤.٣٠	+٤١٧٩٥.٩	٥٥١٦٦٤.٥
* ١٩٩١	٣٨٢٧٤٤.٣٠	٣٣٩٥٣٠.٦٠	+٤٣٢١٣.٧	٧٢٢٢٧٤.٩
* ١٩٩٢	٤٦٨٢٧٢.٨٠	٤٤٤٢٦٣.٨٠	+٢٤٠٠٩	٩١٢٥٣٦.٦
* ١٩٩٣	٥٢٤١٤١.٤٠	٥٩٣٩٦١.٦٠	-٦٩٨٢٠.٢	١١١٨١٠٣
١٩٩٤	١٢١٠٠٦.٣	١١٥٦١٣.٦	+٥٣٩٢.٧	٢٣٦٦١٩.٩
١٩٩٥	١٤٨٧٧٩.٦	١٣٢٠٨٣.٥	+١٦٦٩٦.١	٢٨٠٨٦٣.١
١٩٩٦	١٥١٠٤٧.٥	١٣٨٨٣٢.٨	+١٢٢١٤.٧	٢٨٩٨٨٠.٣
١٩٩٧	١٨٢٧٩١.٦	١٤٢٣٧٠.٤	+٤٠٤٢١.٢	٣٢٥١٦٢
١٩٩٨	١٨٣٨٠٩.١	١٤٠٢٣٦.٨	+٤٣٥٧٢.٣	٣٢٤٠٤٥.٩
١٩٩٩	١٩٤٩٣٠.٩	١٦٥٦٩٩.١	+٢٩٢٣١.٨	٣٦٠٦,٣٠
٢٠٠٠	٢٤٩٢٠٢.٦	٢٢٥٠٣٩.٧	+٢٤١٠٨.٩	٤٧٤٢٩٦.٣

* القيمة بالمليون يوان صيني

U.N : International Trade statistic 1998 , 1999, 2002 , Newyyork

وتظهر البيانات الخاصة بالتجارة الخارجية للصين إلى أن اتجاهات الصادرات تتمركز بصورة كبيرة في الولايات المتحدة الامريكية التي بلغ اجمالي حصتها من تلك الصادرات نحو ٤٢٠٠٤.٢ و ٥٢١٥٦.٤ مليار دولار للعامين ١٩٩٩ ، ٢٠٠٠ على التوالي أي ما نسبته ٢٢% و ٢١% لذات العامين على التوالي ، وتشكل الصادرات الصناعية القسم الاكبر من هيكل الصادرات الصينية إذ بلغت أكثر من ٩٠% من أجمالي الصادرات السلعية الصينية خلال المدة١٩٩٤ إلى ٢٠٠٠[٢٩].

وعلى مستوى الاستيرادات يلاحظ أن اليابان تأتي في المركز الاول من بين الدول التي تستورد منها الصين ، إذ بلغ أجمالي الواردات الصينية من اليابان ٤١٥٠٩.٧ مليون دولار في العام ٢٠٠٠ ويشكل ما نسبته ١٨% من أجمالي الواردات الصينية لذلك العام ، وتأتي الولايات المتحدة بالمركز الثاني وقد بلغ أجمالي الواردات منها نحو ٢٢٣٧٤.٦

مليون دولار للعام ٢٠٠٠ وتشكل هذه المستوردات نسبة ١٥% من أجمالي الواردات الصينية لنفس العام ، وتشير البيانات الخاصة بالتركيب السلعي للواردات الصينية إلى تصدر مجموعة التجهيزات الصناعية فقد بلغت عام ١٩٩٨ نحو ٤٧% و ٤٤.٥% في نهاية العام ، وتشكل السلعة المصنعة النسبة الاكبر ضمن هذه المجموعة وبنسبة ٤٠% للعام ١٩٩٩ (٣٠) .

٣. تحليل الاثار الاقتصادية للاستثمار الاجنبي المباشر على معدل النمو الاقتصادي في الصين

أدى الاستثمار الاجنبي في الصين دوراً مهماً كان له الاثر الكبير في رفع معدلات النمو ، وحيث تركزت معظم الاستثمارات في المناطق الساحلية وخاصة في فوجيان وقوانغ دونغ وبكين ... ، وبلغ معدل النمو في هذه الاماكن المستثمرة فيها للمدة من ١٩٨٣-١٩٩٢ نحو ٩.٥% وكان الاستثمار الاجنبي ايظا مسؤولاعن الارتفاعات المستمرة في معدل النمو الاقتصادي للمدة ١٩٩٠-١٩٩٦ ، وقد تم تقدير معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي في الصين للمدة ماقبل المباشرة بسياسة الاصلاح ، فأتضح ان اعلى نسبة كمتوسط للسنوات ماقبل الاصلاح للمدة ١٩٥٣-١٩٧٨بلغت ٦.١% في حين نما الناتج المحلي الاجمالي مابين ١٩٧٩-١٩٩٧ ب٩.٨% كمتوسط سنويا ، ومن جانب آخر ، فإن الزيادة الكبيرة لدخول سكان المدن والارياف في الصين ادت الى ازدياد الودائع المالية لتصل الى ٥٥٧.٥٩مليار دولار للعام ١٩٧٩ محققة اجمالي فوائد قدر بأكثر من ٢٤ مليار دولار للعام ذاته ، اما قيمة السندات وقيمة الاسهم الموزعة بين العمال الموظفين فقد بلغت ٦٠.٨٤مليار دولار ، وبذا نلاحظ ان الجانب الاكبرمن المدخرات تم توجيهه للاستثمارات المالية بدلا من الاستهلاك ، وكان كل من الصادرات وقوة العمل اثرمهم في زيادة الناتج المحلي الاجمالي للاقليم الساحلي ، إذ ارتفع اجمالي التصدير والاستيراد في مناطق الاستثمار الاقتصادي الساحلية من ٢٠.٦ مليار دولار عام ١٩٧٨الى ٣٢٥.١ مليار دولار عام ١٩٩٧بزيادة مقدارها ١٥.٦ سنوياً وهذه النسبة اعاى بنحو ضعف نسبة الزيادة السنوية في حجم التجارة العالمية للفترة ذاتها،ومن جانب اخر ادت المشاريع الاستثمارية الظخمة الى زيادة حجم القوى العاملة ونموها المستمر وبنسبة ١٢.٢١ سنوياً للمدة ١٩٨٣-١٩٩٢، وتحقق ما نسبته ٢٠.٧% من ذلك النمو ، كما مارست المذخرات المحلية دوراً رئيساً في رفع معدلات النمو الاقتصادي ، وقد تميز هيكل الطلب في الصين بالزيادة في الاستثمار مقابل تناقص في الاستهلاك الخاص من منتصف الثمانينات وحتى عام ١٩٩٥ ، وانخفض معدل الانفاق الاستهلاكي من ٥١% إلى ٤٦% مما أدى إلى أرتفاع المذخرات التي استخدمت لتحويل المعدلات المرتفعة للاستثمار، أما بالنسبة لانخفاض معدلات النمو في عام ١٩٩٧ و ١٩٩٨ يعود إلى ضعف الطلب الخارجي وإلى الفيضانات المدمرة التي اجتاحت البلاد وعدم استقرار العملة المحلية (يوان) مما دفع الحكومة إلى فرض مجموعة إجراءات اقتصادية للاسراع في الاصلاح الهيكلي ولا سيما في القطاع المالي وقطاع المشروعات العامة وتخفيض أسعار الفائدة ، كما عمدت الحكومة إلى تقليل معدلات النمو بعد وصوله إلى الذروة خوفاً من حدوث انفجارات غير متوقعة من جهة أخرى ونتيجة لكل هذه التطـــــــــــــــــورات بلـــــــــــــــــغ إجمـــــــــــــــــالي

الناتج المحلي الاجمالي في الصين (٦٧٧٩.٥ مليار يوان) عام ١٩٩٦ أي بزيادة نحو عشرة مليار يوان عن العام السابق ، ثم وصلت قيمته إلى (٧٤٧٧.٢٤ مليار يوان) عام ١٩٩٧ أي بحدود (٩٠٠.٨٧ مليار دولار) أي بزيادة ٢٠ ضعف تقريباً عن عام ١٩٨٧[٣١].

ولكن المتتبع للتطورات الاقتصادية الهائلة في الصين لا بد أن يجد حقيقتين مهمتين الاولى والتي تشير إلى أن نسبة المساهمة في زيادة الناتج المحلي الاجمالي كانت للملكية غير العامة ، مما دفع الصين إلى اتخاذ اجراءات عاجلة لاصلاح المشروعات العامة ساعد ذلك على ارتفاع نسبة مساهمة الملكية العامة في الناتج عام ١٩٩٩ لتصل إلى ٧٦% من اجمالي الناتج المحلي الاجمالي البالغ ٦.٩ ترليون يوان.

أما الحقيقة الثانية فتكمن في أن الاقتصاد الصيني قد واجه في مقابل الطفرات الهائلة في معدلات النمو طفرات مماثلة في معدلات التضخم ، كنتيجة حتمية للزيادات في الطلب الكلي (ولاسيما الاستثمار الثابت والافراط في منح الائتمان وتحرير الاسعار) إلى ارتفاع معدلات التضخم وبشكل مؤقت[٣٢]. وكما مبين في الجدول (٥)

الجدول (٥)

معدل التضخم في الصين للفترة ١٩٨١ ـ ١٩٩٧

السنة	معدل التضخم %
١٩٨١-١٩٩٠	٦.٩
١٩٩١	٣.٦
١٩٩٢	٦.٤
١٩٩٣	١٤.٧
١٩٩٤	٢٤.٣
١٩٩٥	١٦.٧
١٩٩٦	٨.٤
١٩٩٧	٢.٨
١٩٩٠-١٩٩٧	١٠.٩

Source: IMF, World Economic Outlook, Oct. 1999, P. 185.

ومن الجدول (٥) يتضح أن معدل التضخم بلغ ١٠.٩% للمدة ١٩٨١-١٩٩٧ ، وبناءاً على ذلك اجرت الحكومة الصينية على ضوء هذا المعدل بتعزيز سيطرة السلطات المركزية على السياسات الاقتصادية الكلية من جانب وتوسيع نطاق أدوات السياسة الموجهة نحو السوق من جانب آخر ، وحققت الصين نتيجة لذلك انخفاضاً في معدلات التضخم من ٢٤.٣% عام ١٩٩٤ إلى ٢.٨% عام ١٩٩٧ من دون إحداث خلل في معدلات النمو[٣٣].

وكما في الشكل البياني (١) وكذلك ارتفع متوسط نصيب الفرد الصيني من الناتج المحلي الاجمالي ، إذ ارتفع من ٢٤٣-٥٤٦ ما بين ١٩٨٣-١٩٩٣ أي بمعدل ٨.٤% .

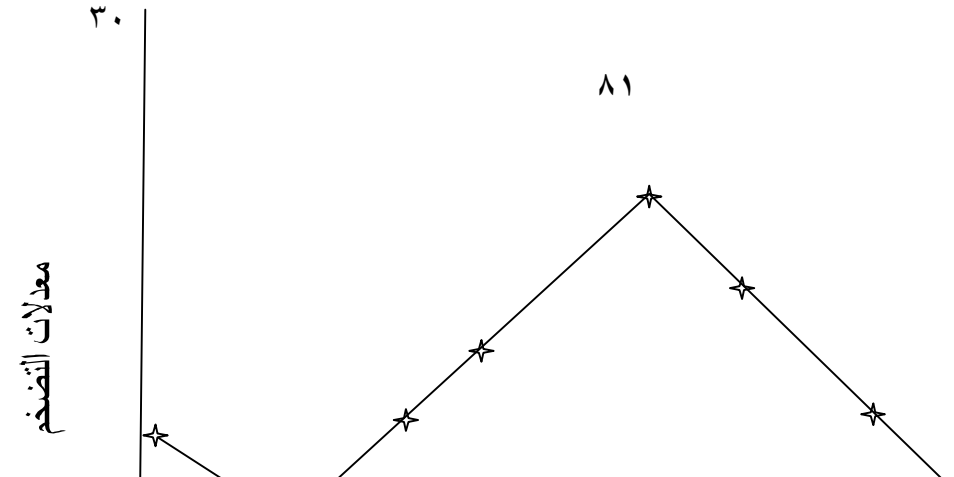

الشكل (١)
بالاعتماد على الجدول (٥)

وتتنافس الصين والولايات المتحدة على احتلال المركز الاول في جذب الاستثمارات الأجنبية إليها . وقد قفزت الصين إلى المركز الثاني بعد الولايات المتحدة في عام ١٩٩٦[٣٤].

وقد وصلت القيمة التعاقدية للمشروعات الاجنبية التمويل التي وافقت عليها في عام ١٩٩٦ إلى (٧٣ مليار دولار) كان حجمها استخدم فعلياً (٤٢ مليار دولار) بزيادة قدرها ١٣% عن عام ١٩٩٥ ، وقد شكلت الاستثمارات نسبة ٣٩% من إجمالي الناتج القومي الصيني لعام ١٩٩٨[٣٥].

وأخيراً لاقت الصين اهتماماً كبيراً من قبل الشركات عابرة القوميات وإن مؤيدي الاستثمار الاجنبي المباشر والاندماج في الاقتصاد العالمي عبر أنشطة هذه الشركات من المختصين والاقتصاديين والسياسيين والمؤسسات الدولية يروجون عادة لهذا الاتجاه مستندين إلى حجج متعددة من أهمها الاشارة إلى تجربة الصين الناجحة في استخدام الاستثمار الاجنبي المباشر على نحوٍ ايجابي ومقبول ومنعكساً على نموها الاقتصادي ، كما أنه يرد من جانب آخر إلى اداء الصادرات المتفوق نتيجة لنمو تدفقات الاستثمار الاجنبي ونقل التكنلوجيا واستقدام مهارات ادارية جديدة وتعلم الاساليب الرأسمالية ولكن على الرغم من ذلك كانت هناك مؤشرات ضعف في التجربة الصينية ومنها[٣٥]:

- تفاوت الدخول في الصين حيث تعاظمت الفروق والبيانات في مستويات دخول الافراد خلال عقد التسعينات .

- التفاوت وعدم المساواة نتيجة تباين مستويات النمو والتقدم الاقتصادي بين المدن والاقاليم الرئيسة والمناطق الساحلية وبين المدن والاقاليم الداخلية حيث ضعفت البنية التحتية وغياب الخبرة الادارية في المناطق الداخلية ويضعف الاستثمار الاجنبي فيها ومن عوامل انخفاض الاستثمار الاجنبي فيها هو اعتمادها على سياسة ضريبة سيئة فضريبة الدخل على الارباح الصافية للاستثمارات الاجنبية كانت (٣٠%)[٣٦].
- الضعف لسيطرة الدولة على القطاع المصرفي والأمر الأكثر أهمية في هذا هو أن طلب المشروعات المملوكة للدولة على القروض يزاحم ويمنع استثمار المؤسسات غير الحكومية التي كانت لها دوراً مهماً في النمو الاقتصادي في الصين حيث تستحوذ مشروعات الدولة على أكثر من (٧٥%) من الائتمان المصرفي المحلي تمثل القروض التي تقدم بدون فوائد إلى المشروعات بـ (٢٠%) من الحوافظ المصرفية[٣٧].

الخاتمة

بعد استعراض وتحليل أثر الإصلاحات الاقتصادية على النمو الاقتصادي في الصين تم التوصل في هذا البحث الى مجموعة من النتائج الآتية :

١. بالرغم من النتائج الايجابية التي تحققت في رفع مستوى النمو الاقتصادي والرفاهية الاجتماعية والتحولات الهيكلية في الاقتصاد الصيني ، إلاّ أن انتقال الصين إلى نظام الاقتصاد الحر انطوى على سلبيات عديدة أهمها : ازدياد حدة التفاوت في الدخول والاستقطاب الطبقي داخل المجتمع وصعود طبقة رأسمالية جديدة ذات نهج ليبرالي ومصالح خاصة فضلاً عن سلبيات أخرى عديدة .
٢. إذا ما نجحت الصين في متابعة مسيرة النمو بمعدلات مرتفعة تتراوح ما بين ٨-٩% سنوياً ، وإذا ما تحققت الصين الكبرى بانضمام تايوان وهونغ كونغ ، فأن الصين ستكون مؤهلة إلى أن تكون قوة اقتصادية منافسة للولايات المتحدة الامريكية خلال الربع الثاني من هذا القرن وستصبح العمود الرابع في النظام الاقتصادي الدولي يضاف إلى الاعمدة الثلاثة : الولايات المتحدة الاتحاد الاوربي واليابان .
٣. تعدّ تجربة البناء الصينية واحدة من أهم التجارب الانسانية المتميزة في مجال الاصلاحات الاقتصادية من خلال مؤشرات النمو التي تدلل على ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي وزيادة الاستثمارات الاجنبية وتطور الصادرات الصينية.
٤. تسير الصين بخطوات سريعة باتجاه الانفتاح الاقتصادي ومواكبة تيار العولمة ، وأصبح لدى الصين قدرة على المناورة في مختلف القضايا ، وإلى امتلاكها للمرونة التجارية والاقتصادية .
٥. نتيجة لسياسة الاصلاح والانفتاح الاقتصادي ودور الاستثمارات الاجنبية ، فقد حققت الصين ارتفاعا تدريجيا في معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي اذ بلغ في المتوسط ٩.٩% خلال المدة ١٩٨١-١٩٨٨،و٩.٤خلال المدة ١٩٨٩-١٩٩٨.

٦. استطاعت سياسة التصنيع الصينية ان تحقق معدلات نمو مرتفعة وانكس ذلك ايجاباً على مساهمة الصناعة في الناتج المحلي الاجمالي، فيما تناقصت اهمية قطاع الخدمات

الانتاجية والاجتماعية في الناتج المحلي الاجمالي، ومن جانب اخر حقق الميزان التجاري فائضا وصل الى٣.٤٣٥٧٢ في عام١٩٩٨ ثم عاد الى٩.٢٤١٠٨ في عام ٢٠٠٠.

المصادر والهوامش

١. رسول راضي حربي ، النظم الاقتصادية ، الجامعة المستنصرية ، بغداد ، ١٩٩١، ص١٩٨ .
٢. عزمي رجب ،الاقتصاد السياسي،دار العلم للملايين ،بيروت ،١٩٨٠، ص٣٢٦.
٣. عبد الكريم كامل البو هات، النظم الاقتصادية، جامعة القادسية، مطبعة دار الكتبي، ٢٠٠٢ ، ص ٥٩٧ .
٤. راشد البراوي ، الصراع الكبير بين الصين والاتحاد السوفيتي ، مكتبة الانجلو المصرية ، القاهرة ، ١٩٦٤ ، ص ١٩٦-١٧٠.
٥. عبد الوهاب الامين ، النظم الاقتصادية:دراسة مقارنة، الكويت ،١٩٨٦ ، ص٢٣١.
٦. جمال داود سلمان ، الاصلاح الاقتصادي في الصين، مجلة النفط والتنمية ، العدد ١، السنة ١٥، دار الثورة للصحافة والنشر ،كانون الثاني ،شباط ، ١٩٩٠، ص١٣٦.
٧. المصدر نفسه ص١٣٨.
٨. هناء عبد الغفار السامرائي،التخصيصية والتنمية الاقتصادية ،(تجارب عالمية مختارة مع اشارة خاصة الى تجربة العراق) ،رسالة ماجستير غير منشورة ،كلية الادارة ولاقتصاد، الجامعة المستنصرية ،١٩٩٤،ص١١٠-١١١.
9. James M. Ethridge, Chahing Ching, Op. Cit., P. 84.
١٠. ويننغ موه ، المؤسسات المملوكة للدولة ، اصلاحها وتطويرها ، مجلة الصين اليوم ، تشرين الثاني القاهرة ١٩٩٧ ، ص٢٦ .
١١. المصدر نفسه .ص٢٧.
١٢. لوك دي ولف ، الإصلاح الاقتصادي في الصين ، التمويل والتنمية ، صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير ، مارس ١٩٨٥ ، ص٨-٩ .
١٣. ندا نكيري تيث التحول من الاقتصاد المخطط مركزياً إلى اقتصاد السوق ، القضايا المتعلقة بالإصلاح والتنظيم والنمو ، البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ، واشنطن ١٩٩٣ ، ص٨٨ .
١٤. لوك دي ولف ، الإصلاح الاقتصادي في الصين ، مصدر سابق ، ص٩-١٠ .
١٥. ويننغ موه ، المؤسسات المملوكة للدولة ، مصدر سابق ، ص٦٦ .
١٦. تقرير البنك الدولي للتنمية عام ١٩٩٦ ، مركز الأهرام للتوصية والنشر ، ١٩٩٦ ، ص٦٦ .
١٧. دينيج شياو وينج ، مسائل أساسية في الصين المعاصرة ، دار النشر باللغات الأجنبية ، بكين ١٩٩٨ ، ص٦٥ .
18. Qinshi, China 1995, Op. Cit., P. 86.
19. Ibid, P. 69.

٢٠. شين ون ، تسع سنوات من الاستثمار في بودنغ ، مجلة الصين اليوم العدد (٤) ، القاهرة ، نيسان ١٩٩٩ ، ص١٠ .

* منظمة التجارة العالمية : هي الإطار المؤسسي لجميع الاتفاقيات في جولة أرغواي والتي استمرت من ١٩٨٦-١٩٩٩ واهم النتائج التي تم التوصل إليها إنشاء منظمة التجارة العالمية لتحل محل الگات والتي هدفت إلى خفض القيود والعوائق الگمرگية وغيرها وحسم النزاعات والخلافات التجارية ، فضلاً عن عدم التمييز في المعاملة بين دولة وأخرى من دول الاتفاقية ، وبعد عام ٢٠٠٥ العام الذي يحقق فيه التحرير الكامل لتجارة السلع والخدمات حسب مبادئ نظام التجارة العالمية وقد بلغ عدد أعضاؤها (١٤٨) دولة .

** تهدف الايبك التي تعد قوة اقتصادية كبيرة في منطقة أسيا والمحيط الهادي إلى تعزيز التعاون الاقتصادي الإقليمي وينضوي تحت لواء عضويتها كل من الولايات المتحدة الأمريكية وكندا واستراليا ونيوزلندا والصين وهونغ كونغ وتايوان وكوريا الجنوبية وبروناي وتايلند واندنوسيا وسنغافورة وماليزيا والفلبين والمكسيك وغينيا الجديدة وتتوق الايبك إلى أن تكون القوة الاقتصادية الأولى في القرن الحادي والعشرين وقد تأسست أيبك في عام ١٩٨٩ .

*** جاءت الجات بهذه التسمية على أنها اتفاق : نتيجة لوجود خلافات بين الدول الأعضاء من نقاط اتفاق وسميت اتفاقية وليس منظمة حتى يتم حل جميع الخلافات . وقد أنشأت الجات في عام ١٩٤٧ وعقدت منذ تأسيسها حتى عام ١٩٩٥ ثمان جولات، وكان أعضاء الجات يساهمون بأكثر من ٨٠% من التجارة الدولية .

٢١. حميد الجميلي ، الصين والعهد الاقتصادي الجديد ، شؤون سياسية، العدد ٤،السنة الاولى ، مركز الجمهورية للدراسات الدولية، بغداد، ١٩٩٥، ص١٤٥.

**** نظام الافضليات المعمم هو أن تلتزم الدول الصناعية بموجبه خفض ضرائبها على المواد كاملة الصنع وشبه المصنعة والمستوردة من الدول النامية وهذا ما أقر في دورة الجات التي عقدت في طوكيو عام ١٩٧٩ .

٢٢. محمد سعد أبو عامود ، السياسة الأمريكية في أسيا ، مجلة السياسة الدولية ، العدد ١٢٧ ، ١٩٩٧ ، ص١٤٣ .

٢٣. تشين شي ، الصين عام ١٩٩٨ ، دار النجم الجديد للنشر ، بكين ١٩٩٨ ، ص١٠٠-١٠١ .

٢٤. حميد الجميلي ، إشكاليات المؤتمر الوزاري الرابع لمنظمة التجارة العالمية ، بيت الحكمة ، العدد ٢٣ ، بغداد ، شباط ، ٢٠٠٢ ، ص٧٣ .

٢٥. مازن الوادي ، الآثار المترتبة على أنضمام الصين إلى منظمة التجارة العالمية ، دراسات اقتصادية ، العدد ١٤ ، السنة ٤ ، ربيع ٢٠٠٢ ، ص١٠٩-١١٠ .

٢٦. المصدر نفسه ، ص١١١ .

٢٧. محمود عبد ألفضيل ، العرب والتجربة الأسيوية ، الدروس المستفادة ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ط١ ، بيروت ، تشرين الثاني ، ٢٠٠٠ ، ص١٣١ .

٢٨. رين شاو يانغ يونغ جي ، الصين سنة ٢٠٠٠ ، ترجمة غازي فيصل ، معهد الدراسات الأسيوية الإفريقية ، الجامعة المستنصرية ، سلسلة الكتب المترجمة (١٩) ، بغداد ١٩٨٦ ، ص٧ .
29. UN: International Trade Statistic, Trade by Gonntry, 2000, P. 90.
30. UN: Ibid, P. 92.
٣١. هناء عبد الغفار السامرائي ، الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة الدولية ، الصين أنموذجا ، بيت الحكمة ، بغداد ، ٢٠٠٢ ، ص٣٢٠.
٣٢. مجموعة خبراء صندوق النقد الدولي ، الإصلاح والنمو في الصين ، أفاق الاقتصاد العالمي ، الملحق الأول ، واشنطن ، أكتوبر ١٩٩٧ ، ص١٥٣ .
٣٣. مجموعة خبراء اقتصاد ، الصين ثاني الدول جذباً للاستثمارات بعد الولايات المتحدة الأمريكية ، مجلة قضايا دولية ، العدد ٢٤٥ ، السنة الخامسة ، ١٩٩٤ .
٣٤. مجلة الصين اليوم ، العدد ٩ ، أيلول ، ١٩٩٧ ، ص٤٩ .
٣٥. هناء عبد الغفار السامرائي، مصدر سابق، ص٣٢١
٣٦. محمود عبد ألفضيل، العرب والتجربة الأسيوية ، مصدر سابق ، ص١٠٨ .
٣٧. نبيل جعفر عبد الرضا ، الاقتصاد الصيني بين الانغلاق والانفتاح ، مجلة العلوم الاقتصادية ، جامعة البصرة المجلة ٤ العدد ، ١٤ ، ك ١ ، ٢٠٠٤ ص٥٢ .

This document was created with Win2PDF available at http://www.win2pdf.com.
The unregistered version of Win2PDF is for evaluation or non-commercial use only.
This page will not be added after purchasing Win2PDF.